الجذور التاريخية للإرهاب واثر الإصلاح السياسي والاجتماعي والفكري في التصدي له

م.م.ارشد عبود خليفة
جامعة ميسان . كلية التربية الأساسية . قسم التاريخ .
م. م شاكر داخل شبيب
المديرية العامة لتربية ذي قار.
الباحث مشاور سياسي علي محمد جبار
وزارة العدل . دائرة الإصلاح العراقية .
Gmail :aaarshed.abood@gmail.com

المستخلص:

تستهدف هذه الدراسة معرفة الجذور التاريخية لظاهرة الارهاب والعمق الزمني لها وما مورس في الحقب الاولى من التاريخ ، ومنذ اللحظات الاولى للبشرية اوجد الشر والانانية وحب النفس وتبعاً لذلك فأنه ممكن اعتبار الارهاب وليد العصور القديمة، فعرف الانسان الارهاب ومارسه دفاعا عن نفسه ووجوده وممتلكاته ، وذكر لنا القران الكريم العديد من تلك الشواهد ومنها على سبيل الذكر حادثة قتل قابيل لأخيه هابيل والحوادث الاخرى التي تدل على الشر والاذى سواء كان صادرا من افراد او جماعات ، وامتدادا لتاريخنا القريب والمعاصر عرف العالم وبشكل بارز وواضح مصطلح (الارهاب) فكان لزاما على الدولة والشعوب التصدي له من خلال الإصلاحات السياسية او الاجتماعية والفكرية وغير لذلك وصولا لاستئصاله.

الكلمات المفتاحية : الجذور ، الإرهاب ، التاريخ ، الإصلاح .

Abstract

This study aims to explore the historical roots of the phenomenon of terrorism and the depth of time and what was practiced in the first eras of history. Therefore and since the first moments of humanity created evil, selfishness and self-love and accordingly it is possible to consider terrorism born of antiquity. Then, man knew terrorism and practiced in defense of himself, his existence and property, and the Koran mentioned to us many of those evidence. For example, the incident of Cain's killing of his brother Abel and other incidents that indicate evil and harm. Such events, whether issued by individuals or groups, and as an extension of our recent

and contemporary history, the world has known prominently and clearly the term (terrorism).

Keywords: roots, terrorism, history, reform

مصطلح الارهاب:

أن مصطلح او كلمة الإرهاب فكرة غير محبذة إلى حد كبير وعليه فأن محاولة معرفته صعبة بالنسبة للمجتمع الذي يريد وبكل الوسائل مقاومة ومكافحة هذا الامر الخطير والامر المثالي لمناهضة الارهاب هو الاصلاح، لفهم الظاهرة وتلمس طبيعتها وابعادها حيث غلبت النظرة القانونية على معظم هذه المحاولات من جهة ، ومن حيث المعيار الذي ارتكز عليه لتميز ظاهرة الارهاب فالبعض منها قد اعتمد اساساً على طبيعة الوسائل المستخدمة ، واذا استطلعنا المساحات التي يمكن من خلالها الاحاطة بموضوع تعريف الارهاب يعرف البعض الارهاب بانه: كل اعتداء على الارواح والممتلكات العامة والخاصة بالمخالفة لأحكام القانون الدولي بمصادره المختلفة وهو بذلك يمكن النظر اليه على اساس انه جريمة دولية قاعدتها مخالفة القانون الدولي ويعد الفعل ارهاباً دولياً وبالتالي جريمة دولية سواء قام به فرد ام جماعة ام دولة كما يشمل اعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول(١).

كما اشار المختصين الى ان الارهاب هو مصطلح يستخدم في الازمنة الاخيرة للإشارة الى الاستخدام المنظم للعنف لتحقيق هدف سياسي وبصفة خاصة جميع اعمال العنف (او حوادث الاعتداء الفردية او الجماعية) التي تقوم منظمة سياسية بممارستها على المواطنين لخلق جو من عدم الامن وهو ينطوي على جماعات متعددة من الاعمال التي اظهرها اخذ الرهائن واختطاف اشخاص بصفة عامة (٢).

والبعض ينظر الى الارهاب بوصفه ظاهرة سياسية وليست اجرامية ومن ثم يعرفه على انه منهج لاستخدام العنف في المنازعات يرمي الفاعل بمقتضاه الى تغليب رأيه السياسي أو الى فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة من اجل الحفاظ على الوضع الاجتماعي القائم أو من اجل تغييره او تدميره(٣).

وبالرغم من ان تقوية الجانب العسكري وخططه اصبح امر هام جدا (١)،الا انه تبقى هنالك استراتيجيات اخرى موازية لها نفس الاهمية والقيمة والتأثير تتمثل بمحاولة تحقيق الاصلاح السياسي في المجتمع ، وذلك بجعل الكفاءة والمهنية هي المعيار ، وكذلك خلق شراكة سياسية فاعلة ومؤثرة تنتج لنا قرارا موحدا يأخذ بعين الاعتبار المصلحة العامة كأولوية على كل الغايات والمصالح الاخرى ، وبناء خطط للتنمية والاعمار، وسن تشريعات قانونية ترتقي بالمستوى الخدمي والمعاشي للمواطن ، وان من شأن ابعاد مثل هذا

---

١) سرحان، عبد العزيز، الارهاب الدولي وتحديد مضمونه من واقع القانون الدولي وقرارات المنظمات الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلة ٢٩، ١٩٧٣، ص١٧٢.

٢) ابو عين، جمال زايد هلال، الارهاب واحكام القانون الدولي، ، جدار للكتاب العالمي، للنشر والتوزيع، الاردن، ط٢، ٢٠٠٩، ص٢٥

٣) عبد الهادي، عبد العزيز مخيمر، الارهاب الدولي مع دراسة للاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٦.

الاصلاح – اذا تحقق – هو انه سينعكس اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا بحيث سيخلق بيئة ايجابية " طاردة " وليست " جاذبة " لكل اشكال التطرف والعنف والارهاب.

ان فرضية هذا البحث الأساسية تقوم على ظاهرة الارهاب وجذوره التاريخية واسبابه ودوافعه والقضاء على منابعه ، بل ان تحجيم الارهاب واضعاف فاعليته وقدرته على النمو يبدأ من خلق سلسلة اصلاحات سياسية واجتماعية وثقافية وفكرية تقوم بها الدولة ضمن اطار خطط مرسومة ومعدة ومدروسة ، وهذه الاصلاحات بوجوهها الثلاثة – فيما اذا طبقت – على ارض الواقع فسيكون من شأنها قطع الطريق على خطاب الارهاب والكراهية والعنف والتطرف ، لان مثل هذا الخطاب يجد له مؤيدون في بيئة سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية مفككة وضعيفة.

اما من حيث اشكالية البحث فأنها تدور حول محاولة الاجابة على مجموعة من الاسئلة الاساسية المتعلقة يالموضوع ، وهذه الاسئلة هي

: ماهي الجذور التاريخية لظاهرة الارهاب ؟ وكيف يمكن للإصلاح السياسي والاجتماعي ان يؤثر في الحد من تفاقم هذه الظاهرة ؟ وماهي نوعية البرامج الاصلاحية التي يجب على الدولة ان تتبناها ضمن هذا الاتجاه ؟ ماهي اوجه الاصلاح الاجتماعي والتي على اساس العمل بها تساهم في الحد من النشاطات الارهابية ؟ كيف يمكن تبني مشروع ثقافي وفكري يساهم في تشكيل وعي مجتمعي يرفض الارهاب بكل اشكاله ومسمياته ؟ كيف يمكن ثقافيا وفكريا مواجهة الخطاب التكفيري الذي يدعو الى الغاء الاخر باسم الدين والطائفية ؟ ما هو دور تفعيل قيم التسامح والمواطنة واحترام الاخر في مواجهة خطاب العنف والكراهية ؟ كيف يمكن تحقيق السلم الاهلي على ضوء الاصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي بالعراق ؟ كيف يمكن بناء هوية عراقية جامعة تحفظ العراق وتوحد شعبه ضد الارهاب في ضوء الانقسام المذهبي والطائفي والعرقي ؟ .

ومن الجدير بالذكر والتأكيد عليه ان منطقة اشتغال هذا البحث فيما يخص الطابع الاجرائي لأبعاد مفهوم الارهاب وكيفية توظيفه .. ان البحث سوف لا تكون من اهتماماته معالجة التطور التاريخي لظاهرة الارهاب(٢) لتوجهاته ولا البحث عن البنية التنظيمية للحركات والجماعات الارهابية بشكل عام ، وحتى ضمن هذا الاطار فان البحث سوف لا يعنى بدراسة فكر هاتين التنظيمين ، وطبيعة التقاطعات الإيديولوجية بينهما ، فمثل هذا الامر تكلفت بمعالجته دراسات كثيرة(٣)، لذلك ستكون معالجتنا خاصة بمعرفة مفهوم الارهاب والجذور التاريخية له ومراحل تدرجه زمنيا ومواجهته سواء على مستوى الاصلاح السياسي ام الاجتماعي ام الثقافي والفكري .

المبحث الاول/ الجذور التاريخية للإرهاب:

اذا اردنا تصنيف الاحداث القديمة التي اوردها القران الكريم ومنها حوادث القتل والشر وهل من الممكن ان نعتبرها ارهاب وفقا للتعريف بهذا المصطلح والتي ذكرها الله سبحانه وتعالى ومنها ما ذكر في سورة المائدة " لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ ۖ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ"" المائدة: ٢٨" وهي

حادثة قتل ابن النبي ادم قابيل لأخيه هابيل وحوادث اخرى ونخص بالذكر منها حادثة قدوم النمرود على حرق سيدنا ابراهيم وحادثة رمي النبي يوسف في البئر من قبل اخوانه وحوادث كثيرة ورد ذكرها في القران الكريم وهل من الممكن تصنيفها حوادث ارهابية .

وتعد ظاهرة الارهاب من الظواهر القديمة في التاريخ فكما ان الانسان عرف المقاومة وكانت الحياة بالنسبة له ضرب من ضروب المقاومة فقد عرفت المجتمعات البشرية الارهاب بمختلف اشكاله ومظاهره بالجريمة والعنف وخلق حالة من الرعب في الحياة اعتماداً على مبدأ القهر والظلم واليأس والبؤس وبالرغم من جوهر الارهاب واحداً لكنه يختلف من زمن لأخر فالقديم ليس كالجديد لاختلاف اشكاله وادواته والاهداف والتقنية في التنفيذ وستناول المراحل التي مر بها الارهاب:

١ـ الارهاب في العصور القديمة:

وجدت الكثير من النصوص التاريخية القديمة تشير الى وجود العنف فقد اكدت بعض الكتابات المصرية عن الصراع الكبير بين الكهنة وافراد المجتمع وان عهد الجمهوريات اليونانية والرومانية هو بداية لبروز ظاهرة الارهاب ففي عهد اثينا القديمة كانت محاورات الفلاسفة تتجاوز حدود المناقشات الى افعال الخوف والفزع، وفي ضوء المفهوم التقليدي للإرهاب يرى البعض ان اغتيال الامبراطور (يوليوس قيصر) واغتيالات الملوك في العهد البابلي والاكدي وامتدادا لهذا المنطلق ومن امثلته الارهاب ينطبق عل اغتيال رئيس دولة في العصر الحديث وتعتبر حركة السيكاري اول حركة ارهابية في التأريخ وهي تمثل حركة جديدة في انتقال الارهاب من ممارسات فردية يقوم بها الافراد واهداف معينة الى ظاهرة تمارس من قبل حركات منظمة وقمع حركة يهودية سياسية متطرفة ظهرت في القدس وتتكون من مجموعة من اليهود الذين وفدوا الى فلسطين في نهاية القرن الاول الميلادي واساليب عملها بث الرعب بين صفوف المواطنين من خلال القيام بتنفيذ عمليات في المناطق المزدحمة حيث كانوا يضربون عدوهم بسيوف تسمى(سيكا) وسموا بهذه التسمية نسبة لهذه الافعال وتخبأ تحت العباءة لتنفيذ العمل في وضح النهار وفي الاحتفالات العامة

٢ـ الارهاب في العصور الوسطى:

ان ظهور الاسلام شكل نقلة نوعية كبرى حيث كان بداية صراعاً فكرياً بين ديانتين احدهما تدعوا الى الايمان بالله والاخرى تدعوا الى منع انتشار هذا الدين بكل الوسائل الممكنة ومنها استخدام الارهاب ، وفي القرن الحادي عشر ظهر في الشرق الاوسط جماعة الحشاشين الدينية حيث فرضت اراءها باستخدام الارهاب لاحكام المنطقة فلجئوا الى العنف (الارهاب) واغتالوا الوزير السلجوقي نظام الملك عام(١٠٩٢م) وملك القدس الصليبي (كونسرادي موتغير) وكانت هذه الحركة لها دور في ابتكار اسلوب الاغتيال السياسي الذي اصبح بديلاً عن الدخول في حروب نظامية تقليدية، كما ظهرت جماعة الخناقين وهي جماعة سياسية دينية اعتمدت العمليات الارهابية سبيلاً لتحقيق اهدافها ، وبحلول القرن السادس عشر ظهرت عصابات تمارس الارهاب في اعالي البحار من خلال اعمال القرصنة التي تقوم على اعتقال ونهب السفن التجارية لارغام السلطات على تلبية مطالبها السياسية او للحصول على الاموال وكانت بريطانيا من الدول التي ساعدت على انتشار هذا النوع من

الممارسات الارهابية من خلال تأسيسها الاول الشركات الاستعمارية الاستيطانية للاستيلاء والقرصنة والمتاجرة بالرقيق وهي الشركة البريطانية للهند الشرقية وظهرت في الولايات المتحدة الامريكية منظمات عنصرية هدفها ارهاب السكان (الزنوج) على اساس التمييز العنصري مثل منظمة (كوكلاكوس) الارهابية وكان قانون هذه المنظمة هو الشنق على الاشجار وظهرت حركة القرامطة التي اشتهرت بالعنف وهي حركة اتسمت باستخدام العنف ضد المجتمع وعرفت اوربا في القرون الوسطى عصابات ارهابية التي كان يستخدمها النبلاء للاخلال بالامن في ربوع اماكن خصومهم اضافة الى توارث العبيد التي كان يفرون من مقاطعات اسيادهم ويشكلون جماعات وعصابات للانتقام منهم فضلاً عن ممارسة اعمال القتل والسرقة في املاكهم(١) .

أسباب الارهاب

ولمعرفة اسباب الارهاب ومعرفة طبيعة هذا النشاط بحد ذاته والنشاط الارهابي هو كناية عن تصرف انساني تمليه ارادة واعية لكنه نتائج دوافع معينة تختلف اسبابها من شخص لآخر وفق تأثره بالظروف المحيطة به ومما لاشك فيه ان النشاطات الارهابية تشعر البعض من المنحرفين فكرياً بشيء من الرضى او القبول وارضاء النفس الكامنة هذا ما يدفع بهم الى مواجهة من لا يستطيعون مواجهتهم مباشرة وفي كل مرة يشعرون بعدم التكافؤ مع الخصم او لعدم التيقن من ان رجحان الكفة لصالح هذا الاخير امر لا مناص منه، ولان اي مواجهة مباشرة بين الطرفين ستكون نتائجها معروفة سلفاً ما يدفع بالطرف الاضعف الى اللجوء لاخذ مواجهة غير مباشرة لعلها تنقذه من الاستسلام للعدو او تعينه على الحد من مغالاة هذا الاخير او امعانه في تغطرسه او عدم تركه يشعر بالراحة وبالوقت ذاته تشفي ردة الفعل هذه غليل الضعيف لشعوره بالعجز عن المواجهة، والارهاب التكفيري الذي هو جزء من الارهاب الرئيسي وهو عبارة عن سلوك انساني يتبلور نتيجة تأثر الفرد بالعوامل الملازمة له تدفعه للانحراف نتيجة تفاعل معقد بين هذه العوامل ومكوناته العضوية ثم الى التعبير بشكل ملموس بعنف غير مبرر لأغراض ارهابية.

المبحث الثاني

الاصلاح السياسي واثره للقضاء على ظاهرة الارهاب

يعتبر الاصلاح السياسي من اهم العوامل التي تساعد على القضاء على اسباب ودوافع الارهاب ، والاصلاح السياسي يعني في احد ابعاده محاولة توصل الشركاء السياسيين الى صيغة اتفاق دائم وليس مرحلي على اسس لشراكة حقيقية في بناء أي دولة ، هذا الامر يعني القيام بتصحيح المسار السياسي وتوجيهه نحو هذه الغاية ، وهذا الامر لا يتم الا من خلال تحقيق اجماع وطني حول اسس واضحة للمبادئ ومن اهمها : الاحتكام للدستور عند حصول أي خلاف بين المكونات السياسية ، وجعل المصلحة الوطنية هي المعيار في الممارسة السياسية ، ، والعمل بسياسة خارجية متوازنة تبتعد عن المحاور والتكتلات الاقليمية .. وبمثل هذا الامر يكون الاصلاح السياسي بمثابة مشروع عمل متكامل الابعاد تنعكس اثاره على صعيدين داخلي له علاقة بتقوية بناء

١) خليل، امام حسانين، الارهاب وحروب التحرير الوطنية، مصر، دار المحروسة للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٨ــ١٩.

الدولة وفرض سلطة وهيبة القانون وخارجي يتعلق بتنشيط العمل الدبلوماسي الذي يعيد الاعتبار لدور أي دولة وتأثيره في المحيط الاقليمي والدولي .

ان من اهم توجهات واليات الاصلاح السياسي والتي يجب ان تكون من الاولويات التي يسعى مثل هذا الاصلاح للعمل على ارسائها لتحقيق الاستقرار السياسي المطلوب والذي يضمن ان يتحول البلد الى بيئة طاردة للإرهاب وليست جاذبة له .. هذه التوجهات تتضمن عدة مسارات اساسية منها :

اولاً: العمل على بناء مشروع الدولة الوطنية

ان الوصول الى فكرة بناء الدولة ولنأخذ نموذجا لهذه الدولة ولتكن الدولة العراقية الحديثة ، وتقوية بنيتها المؤسساتية من جيش ، وشرطة ، واستخبارات ، ومخابرات .. الخ سيقطع الطريق عن اية مشاريع او توجهات ارهابية تحاول زعزعة الاستقرار الداخلي ، ذلك ان حواضن الارهاب عادة لا تنشط ضمن الدول القوية الا نادرا ، بينما الدول الضعيفة تكون متهيئة بحكم انقسامها الداخلي وضعف اجهزتها وبنيتها المؤسساتية ، وتردي مستواها الاقتصادي والتعليمي الى ان تكون ارضا خصبة لأشكال ومظاهر الارهاب.

ومن خلال هذا المنظور فإنما يتوجب على النخب السياسية تحقيقه ومن كافة الاطياف والمكونات هو ضرورة العمل على بناء اسس مرتكزات دولة عراقية حديثة تقوم على مفهوم الشراكة السياسية ومفهوم الاجماع الوطني ، غير ان صيغة الاجماع الوطني لا تتحقق مضامينها في العراق الا بتحويل الكيانات المذهبية والاثنية والطائفية الى كيانات سياسية ، وليس بقائها في عصبويات محلية مغلقة ، وذلك بجعلها تنحل في دائرة تقوية السلطة المركزية للدولة ذلك ان " السلطة المركزية لا تتكون الا عندما تستطيع ان تتجاوز السلطات المحلية التقليدية، وتخلق صيغة جديدة لتوزيع السلطة تسمح بقيام مراتب اجتماعية غير عنصرية ، وهكذا يحل تحالف القوى محل تالف السلطات العصبوية ، وهكذا لا تنحل الوحدات العائلية او الطائفية وتندمج في اطار تقسيم جديد للقوى ، الا عندما يجد جميع افراد هذه العصبيات امكانية الاشتراك في السلطة المركزية الجديـدة "(٤).

هذا الامر يعني " انم ساس الاجماع السياسي الذي استندت اليه الدولة لم يكن مجرد فرض سلطة واحدة مركزية ، والا لما كان هناك من وسيلة لصيانة وحدة الجماعة الا باستعمال القوة ، ان اساس الاجماع السياسي الذي يشكل قاعدة السلطة المركزية الشرعية وانفتاح الدولة على كل القوى الاجتماعية لاستخلاص اغلبية سياسية ، والوحدة السياسية المفروضة بالقوة لا يمكن ان تكون الا في اطار دولة دكتاتورية ، الاجماع السياسي يبني اذاً السلطة الواحدة على تعدد السلطات ، ولا يقوم الا بهذا التعدد"(٥).

وبالإضافة الى اقرار مبدأ الشراكة السياسية والاجماع ا لوطني ، فان هنالك ايضا بعدا اخر للإصلاح السياسي على مستوى الوصول الى بناء الدولة يتمثل بإعادة مخرجات العملية السياسية نفسها والتي بدأ منذ عام ٢٠٠٣ على اسس ومعايير وعقد اجتماعي جديد ، ومن اهم هذه الاسس اعادة النظر بمبدأ المحاصصة الطائفية وتوزيع مراكز السلطة ، فلقد كان من النتائج الخطيرة في بناء العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، هو انها قامت في تأسيسها وتوجهاتها على مبدأ المحاصصة الطائفية الذي تم التشريع لمضامينه وابعاده منذ لحظة

كتابة واقرار الدستور الدائم للعراق عام ٢٠٠٥ ، وعلى هذا الاساس " شكل تمرير الدستور العراقي في مجلس النواب واقراره بطريقة مرتجلة وغير قانونية سابقة خطيرة في التاريخ السياسي والاجتماعي العراقي ، فهو سمح للمرة الاولى بتشريع فكرة التحاصص الطائفي والعرقي ، وحتى بتحويلها الى ثقافة عامة طاولت كل مرافق الحياة اليومية للعراقيين وانتشرت بينهم كالوباء ، ويراد لها الان ان تتوطن محل ثقافة التعايش التاريخي بين الطوائف والثقافات في العراق الحديث "(٦) .

ان الطريق لتجاوز مبدأ الطائفية السياسية كمعيار وقاعدة للحكم في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يبدأ بالتوصل الى تحقيق مبدأ " الاندماج السلمي الذي يعزز من مفهوم التعددية الاثنية والطائفية داخل المجتمع بغية تحقيق مفهوم التكامل الوطني الذي يعزز ويغلب مفهوم المواطنة الضامنة ، لكن مثل هذا النموذج يحتاج الى رؤية جديدة من قبل النظام السياسي الى العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية ، والانتقال من النموذج السلطوي الطائفي الى نموذج مأسسة السلطة وتوسيع المشاركة النيابية ، واعادة النظر بالسلوك السياسي للقيادات المسيطرة على تقاليد الحكم والادارة ، وكل هذا يحتاج ارادة حقيقية للاتجاه نحو اصلاح النظام السياسي "(٧).

ان المحصلة الطائفية كمبدأ قامت عليه العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو مبدأ بمضمونه يتقاطع او يهدد في الوقت نفسه مشروع تأسيس بناء الدولة الحديثة في العراق ، ذلك ان المبدأ الاساسي الذي يجب ان تقوم عليه فلسفة مثل هذه الدولة هو ان تؤسس لمفهوم الدولة / الامة ذات الهوية الجامعة ، وليس مفهوم الدولة / الطائفة او اثنيات تعبر عن هويات فرعية منقسمة على نفسها ، فهنا تصبح وظيفة الدولة هي ادارة مثل هذه الانقسامات وتكريسها ، بدلا من التعالي عليها وتجاوزها بجمعها بهوية واحدة هي هوية الدولة نفسها(٨).

ان التخلص من مبدأ الطائفية السياسية اصبحت في مثل هذه المرحلة ضرورة ليس على مستوى تصحيح مسار العملية السياسية ما بعد عام ٢٠٠٣ فقط ، بل قطع الطريق على اية صراعات مذهبية يمكن ان تتحول وبفعل التعبئة والتجييش الطائفي الى مشاريع او توجهات ارهابية تهدد السلم الاهلي بالعراق ، هذا الامر يعني ان احد وجوه التخلي عن الطائفية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي رسخت بالتالي مفهوم المحاصصة الطائفية لا يتأتى فقط من الكشف عن مساوئها و تداعياتها الاجتماعية والسياسية التي تحملها ، بل الشروع بقطع الاسباب والعوامل التي اوجدتها ، ذلك انه قد لا توجد ملازمة بين صيغة اقرار الطائفية السياسية كنظام في مشروع بنية الدولة الحديثة في العراق عام ٢٠٠٣ ، وبين ان تكون تلك الطائفية السياسية كانت انعكاسا فعليا لانقسام مجتمعي ومذهبي وطائفي انتجه الواقع الاجتماعي الذي مر به العراق عام ٢٠٠٣، هذا الامر يعني ان التمسك بإقرار الطائفية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ كمبدأ في الحكم لا يعبر بالضرورة عن واقع فرضه التمثيل الاثني والطائفي والقومي بالعراق ، بل قد يعبر عن رغبة واجندات الفاعلين السياسيين الذين حكموا العراق بعد عام ٢٠٠٣ بإدارة شؤون الدولة انسجاما مع مصالحهم وتوجهاتهم ، وليس تمثيلا حقيقيا لمصالح المكونات الدينية او الاثنية او القومية التي على اساس انهم تصدوا لتمثيل توجهاتها السياسية.

ثانيا : بناء وترسيخ مبدأ التعايش وبناء السلم الاهلي

يعتبر اقرار العمل بمبدأ وترسيخ اسس ومبادئ التعايش وبناء السلم الاهلي اهم المخرجات التي تنتهي اليها اية عملية اصلاح سياسي ، ذلك ان اقرار هذا المبدأ على المستوى المجتمعي وتفعيل العمل بآلياته يعني الاحتكام الى لغة الحوار ومنطق العقل في دائرة الاختلافات والازمات التي قد تحصل ، وعدم الاحتكام للسلاح والترهيب في حل النزاعات والازمات .

وعلى هذا الاساس يعتبر مبدأ التعايش والسلم الاهلي من المبادئ الاساسية الضامنة لاستقرار وديمومة الامن المجتمعي ، وهو كذلك يعتبر من السمات والخصائص الاساسية المتعلقة بقدرة الدولة على خلق المناخ والبيئة الحاضنة ، والتي تجعل مثل هذا التعايش والسلم الاهلي ممكنا ومتحققا على صعيد الممارسة والوعي به كمسؤولية اجتماعية مؤطرة بغطاء قانوني ودستوري يضمن استمراريته وفاعليته ، وهو بهذا المعنى يعتبر ركنا اساسيا في توجهات بناء الدولة ، لان الوصول الى تحقيق مبدأ التعايش والسلم الاهلي سيكون بمثابة الخطوة التي تمهد لتحقيق مبدأ الترابط العضوي بين الدولة والمجتمع من جهة ، وتفتح المجال للتطوير والبناء والتقدم على كافة الصعد والمجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية من جهة اخرى.

ويمكن القول انه وعلى اساس التغيير السياسي الذي حصل في العراق عام ٢٠٠٣ انه قد " صعدت الى ساحة العمل السياسي ومارسته عدة قوى لم يكن يسمح لها بالظهور قبل ذلك ، واهمها قوى ادعت كنتيجة لضعف قاعدتها الاجتماعية – السياسية انها تمثل الدين او الطائفة او العرقية او القبلية ، لكن ما يلاحظ على هذه القوى انها بدلا من ان تكون مساهمة في الدفع للتعايش السلمي (٩).

ان مفهوم السلم الاهلي من ناحية التعريف يبقى قابلا للانفتاح على دلالات مختلفة تتعلق بمفهوم الاستقرار وتوفير الامن ، وشيوع العدل ، وضمان الدولة للحريات المختلفة(١٠) وبذلك فان مفهوم السلم الاهلي او الاجتماعي يعبر بمضامينه عن " الالتزام بتعايش جميع المواطنين مع بعضهم البعض ، واحترام كلٍ منهم للآخر ، والدفع باتجاه التعايش السلمي بناءا على قاعدة الاصل الانساني الواحد لا الاضطرار ، وذلك من خلال رفض كل اشكال الاقتتال او الدعوة اليه او التحريض عليه او تبريره بمنطق الدعاية والعقيدة الدينية او القومية او الحزبية التي تؤدي الى انتاج حرب اهلية بالمجتمع ، تنتهي الى تفسخ بنيته الاساسية "(١١).

وهنالك مفاهيم سياسية اخرى يمكن ان تتداخل بدلالاتها الاصطلاحية مع مفهوم السلم الاهلي ، لكن مثل هذا الامر لا يعني ان تكون مرادفة له مثل مفهوم " ثقافة السلام " الذي يعني تقديم " حالة من التعاون والحرص على تبادل الثقافات والافادة من التجارب ، بهدف ترسيخ السلام وتنمية الوسائل الداعمة له بصورة مستمرة"(١٢) وعلى اساس هذا التعريف تصبح عملية تعميم ثقافة السلام احدى اهم اليات تحقيق السلم الاهلي ، كذلك هنالك مفهوم اخر يسهم بمخرجاته في بناء اسس متينة للسلم الاهلي ، وهو مفهوم التعايش الذي يعني " ان يعيش الناس كافة معا بسلام في بلد واحد او منطقة جغرافية واحدة او على نطاق واسع على اختلاف انتماءاتهم وتعدد ثقافاتهم ، ويكون مؤشر ذلك القدرة على السيطرة على الموارد وتوزيعها على نحو متوازن ومتناسب "(١٣).

ان لمفهوم السلم الاهلي اركانا ومقومات وشروط اساسية يقوم عليها ، واهم تلك المقدمات التي تشكل منطلقا اساسيا لتفعيل ابعاد هذا المفهوم هي :

تعزيز الادارة التعددية السلمية .

الاحتكام الى القانون .

الحكم الرشيد .

حرية التعبير .

العدالة الاجتماعية .

وجود اعلام حر ومتوازن .

اعلام المواطنة .

تجريم التفاضل العصبوي التقليدي .

العدالة الانتقالية(١٤) .

وعلى اساس مثل هذه المقومات تصبح عملية بناء السلم الاهلي ، ومعالجة النزاعات الاهلية تتطلب " منهجا متكاملا يخاطب مؤسسات الدولة والهياكل الاقتصادية والمجتمع المدني ، كما يحتاج الناس من شرائح المجتمع المختلفة وادارات الحكومات والاحزاب السياسية والبرلمانات للتعاون والترسيخ على بناء المؤسسات التي تمكن للرقابة الفعالة على الفاعلين غير الحكوميين الذين يخترقون القواعد ، وكذلك على مؤسسات الدولة التي تسئ استخدام نفوذها وتضمن الامن والعدل للمجموعات الاجتماعية والافراد أي سيادة القانون ، لقد قام احد مفاهيم نظرية بناء السلام ومازال على فرضية مفادها انه لابد من تعزيز الدوائر الانتخابية المحلية للسلام او شبكات العمل والافراد واتحادات المجموعات الملتزمة بالعمل على التغيير الاجتماعي السلمي وبناء مؤسسات الادارة البناءة للنزاعات ، اما مفهوم بناء وتعزيز التحالفات الاستراتيجية من اجل السلام ، فمازال قابلا للتطبيق في بناء السلام ، لكن ليس من المعتبر تطبيقه بطريقة افقية في المقام الاول ، واقتصاره على التحالفات ما بين فاعلي المجتمع المدني ، يتمثل التحدي في تطبيق التحالفات بطريقة عمودية أي بين فاعلي المجتمع المدني على المستويات المحلية والاقليمية والوطنية والدولية ، وفي الوقت عينه في انشاء تحالفات بين الافراد والمجموعات داخل الادارات الحكومية والاحزاب السياسية والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني"(١٥).

اما من حيث عملية بناء السلام او بمعنى ادق السلم المجتمعي فهي بطبيعتها عملية مركبة من عدة مستويات ومعطيات ومسارات ف " السلام لا يحدث هكذا فجأة .. بل يبنى عند ما يلتزم الافراد بأقصى حرصهم عند اتخاذ قرار التخطيط على المدى البعيد متوقعين المشكلات المحتملة ، ومنخرطين بالتحليل المستمر للصراع والبيئة المحلية ، ومتعاونين مع مختلف العاملين والناشطين في جميع مراحل الصراع ، وجميع مستويات المجتمع ، ان بناء السلام الاستراتيجي يجب ان يكون على وعي بمدى تعقيد المهام التي يتطلبها بناء السلام ، ويكون بناء السلام استراتيجية حينما تتعاون جميع المصادر والجهات العاملة والاساليب لتحقيق اهداف عده والتعامل مع قضايا متعددة على المدى البعيد "(١٦).

وعلى ضوء هذه المعطيات تصبح عملية بناء وترسيخ مبدا التعايش وبناء السلم الاهلي احد اهم اليات الاصلاح السياسي في اطار تجربة بناء الدولة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ ، ومن خلالها يتم تعزيز قيم ومبادئ مجتمعية اصيلة تكون نابذة لكل اشكال التطرف والارهاب اللذان يهددان السلم الاهلي والمجتمعي .

ثالثا : ترسيخ العمل بمبادئ الانتماء والمواطنة والديمقراطية وبناء المجتمع المدني

يعتبر العمل بترسيخ مبادئ الانتماء والمواطنة واشاعة قيم الديمقراطية وبناء المجتمع المدني نوعا من التنشئة السياسية(١٧) التي تؤهل المجتمع لأن يكون قادرا على بناء وعي يحصنه من الوقوع في دائرة التطرف والارهاب ، وهذه التوجهات كذلك يجب ان تندرج في اطار أي برنامج اصلاحي سياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من اجل مواجهة كل اشكال التطرف والارهاب .

فبالنسبة لمفهوم المواطنة فان هنالك عددا من المحددات والسياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية ، والتي يجب التوقف عندها لأنها هي التي تكشف عن طبيعة الابعاد والمضامين الحقيقية لمثل هذا المفهوم ومن اهمها :

ان المواطنة من حق الافراد الذين يشغلون مكانة معينة في بناء المجتمع ، ولان هذه المكانة نقطة ثابتة في بناء المجتمع فان هذه المكانة ترتبط بها مجموعة من الادوار التي ينظم ادائها حزمة من الحقوق والالتزامات ، التي يعد التمتع بها مقياسا اساسيا من مقاييس المواطنة .

تعتبر المساواة معيارا اساسيا من معايير المواطنة ، وهو المعيار الذي يتمتع الافراد بموجبه بذات الحقوق وعليهم ذات الالتزامات .

اذا كانت في المواطنة تتضمن بعض المضامين الثقافية والاجتماعية والتاريخية ، فان المواطنة على هذا النحو تصبح نتاجا لحالة التطور الاجتماعي التي بلغها المجتمع ، غير ان بلوغ او تحديد الحقوق والالتزامات المرتبطة بها تعد عمليا من اختصاص الدولة .

ان المواطنة ترتبط بالمجتمع وان لعبت الدولة دورا بارزا في تحديد عناصرها واركانها ، وذلك يرجع الا ان المواطنة هي نتاج لتفاعل عناصر عديدة في اطار يشكل وطنا او مستقر ا لمجموعة من البشر بينهم تراث مشترك ناتج عن تفاعلهم مع بعضهم البعض من ناحية، ومع البيئة المحيطة من ناحية اخرى ، حيث تحتوي هذه البيئة على الدين والثقافة واللغة والخبرة التاريخية المشتركة ، وهو ما يعني ان المواطنة تعبير عن روح امة تتجلى من خلال الفرد "(١٨).

لكن تبقى هنالك ملازمة بين الوعي بمبدأ المواطنة ، والوعي بأبعاد الثقافة الديمقراطية في دائرة المجتمع ذلك " ان تحقق شروط المواطنة لن يكون سوى الوجه الواقعي للثقافة الديمقراطية ، وهذا يفضي بنا الى السير في طريق استكمال شروط المواطنة الصالحة ، لان العلاقة بينهما علاقة تلازم وارتباط تكاملي ، والثقافة الديمقراطية في المجتمع تقوم في مقامه الاول على قاعدة لمساواة التي تفترض ابتداءً هدم نظام المفاضلة الموروث ، ليحل محله نظام المساواة في حقوق المواطنة والانتماء للوطن ، فلابد من ايجاد مبادئ للثقافة الديمقراطية لتقوية علاقتها مع المواطنة الحقيقية عن طريق حرية الرأي والتعبير وحرية الاقتراع ، وكذلك حق الرقابة على السلطة الفصل بين السلطات ، واقرار مبدأ حق الأكثرية السياسية الناتجة عن الانتخابات النزيهة "(١٩).

ان الثقافة الديمقراطية هي التي تنتج مضمون وشكل النظام الديمقراطي في مجتمع ما ، والذي يمكن تعريفه في انه " ذلك الشكل من الحياة السياسية الذي يعطي الحرية الكبرى للعدد الاكبر ، وهذا يتطلب توفير الحماية للتنوع والاختلاف ، وتأمين الظروف اللازمة لها للإعادة انتاج نفسها بملئ الحرية في اطار وحدة المجتمع ، فالمجتمع الديمقراطي يكون ديمقراطيا بقدر مدى التوافق بين حرية الافراد واحترام الاختلافات والتنظيم العقلاني للحياة الجماعية ، وبذلك يتبلور دور الثقافة الديمقراطية للتركيب بين الوحدة والتنوع وبين الحرية والاندماج "(٢٠).

وعلى هذا الاساس فان الثقافة الديمقراطية وتفعيل اليات العمل بها من خلال الاعلاء من قيم مدنية وتكريسها كأحد اهم ابعاد التنشئة السياسية ستساهم ببلورة وعي مجتمعي يؤمن باحترام الاختلاف والتعدد ، وبذلك تصبح لغة الحوار على القضايا التي تهم الصالح العام هي السائدة ، وليست لغة السلاح والاحتراب الداخلي والتخويف والارهاب ، وبالإضافة الى مثل هذا الامر فان الثقافة الديمقراطية – اذا ما تم تفعيل مخرجاتها في العراق – ستلعب " دورا فاعلا ورئيسيا للحيلولة دون طغيان رأي الاغلبية ، واحترام حرية الرأي وحقوقه الاساسية ، والثقافة الديمقراطية حرية ومطلب لا غنى عنه ، وركن اساس لا تقوم الديمقراطية من غيره ، فمن خلال هذه الحرية تتم الموائمة والموازنة بين السلطة وتطلعات الافراد ، لتتدفق الارادات الفردية والجماعية للمواطنين عبر قنواتها المعروفة ، وبذلك تتجدد دماء المجتمع وتنبعث في اوصاله الحيوية والتجديد ، بعيدا عن ركوديه النظم الشمولية الاستبدادية وجمودها ، وهذا التوافق والتوفيق بين حرية الافراد وحرية المجتمع يجعل من الديمقراطية النظام الذي يمكن للأفراد المطالبة به والدفاع عنه بحرية ، مما يجعل من الديمقراطية نظام دائم التطور والتقدم "(٢١).

اما على صعيد بناء قيم ومبادئ المجتمع المدني فإنها تكتسب ضمن سياق التحول السياسي الذي حصل في العراق بعد عام ٢٠٠٣ اهمية استثنائية ليس على مستوى بناء الدولة فقط ، بل على مستوى بناء مجتمع داعم لتوجهات الدولة في الاصلاح ومكافحة التطرف والارهاب ذلك ان " المجتمع المدني ما هو الا احد تجليات الدولة الحديثة التي يتوفر شرط قيامه عن طريق تقنيين نظام للحقوق ينظم ممارسات جميع الاطراف والجماعات داخل المجتمع ، كما ان المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الاساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضخه من تنظيمات ، فالدولة والمجتمع المدني متلازمان ، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة ، بل ان المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن اجل موازنة قوتها "(٢٢).

المبحث الثالث

الاصلاح الاجتماعي والثقافي والفكري وتأثيره في القضاء على الارهاب

ان تفعيل وجوه الاصلاح السياسي – الذي تطرقنا اليه في المبحث السابق يعتبر من المشاريع والتوجهات الضرورية في خلق بيئة سياسية واجتماعية تؤمن بمنطق الدولة ، وليس بمنطق الفوضى والارهاب ، لكن على اهمية هذا التوجه فان ما يجب ان يوازيه ويكمله في الغاية والهدف هو اصلاح اخر لا يقل عنه اهمية يتمثل بالإصلاح الاجتماعي والثقافي والتربوي والاصلاح الديني.

فبالنسبة للإصلاح الاجتماعي يعني مثل هذا الامر القيام بوضع سياسات واستراتيجيات اصلاحية تتبناها الدولة العراقية في هذا المجال ، واهمها توفير بيئة ووسط اجتماعي غير قابل لأن يكون " حاضنة " للإرهاب والتطرف

، وذلك بإيجاد الحلول العملية للأسباب والدوافع الاجتماعية التي ممن الممكن ان تكون مساهمة في انخراط فئات معينة – خصوصا من الشباب– في تنظيمات او حركات جهادية متطرفة ، ذلك ان من جملة اسباب هذا الانخراط بالإضافة الى الدوافع العقائدية والسياسية هو الفقر والبطالة ، والتي قد تنتج انحرافات او نوازع اجرامية تعطي لقسم من الشباب المبررات للتمرد والخروج على المجتمع بأشكال ومظاهر متعددة قد تصل احيانا الى انخراطهم بتنظيمات ارهابية ، بالرغم من انهم لا يعتقدون بقيمة الافكار الايديولوجية والدينية التي تحملها مثل هذه التنظيمات ، فيكون انتسابهم اشبه بحالة من المعارضة والاحتجاج و" الانتقام " من مجتمع لم يعطهم حقهم في الحصول على حياة تلبي احتياجاتهم المعيشية والاجتماعية"(٢٣).

وهذا السخط الجماعي اذا ما تراكم ولم تنقطع اسبابه فمن الممكن ان يخلق عند حامله الاستعداد لتقبل افكار التنظيمات الجهادية والتكفيرية والتي اساسا تذهب بأدبياتها الى تكفير المجتمع والخروج عليه ومحاربته باعتباره لم يعد – من منظورهم – مجتمعا اسلاميا تنطبق عليه معايير ومبادئ الهوية العربية الاسلامية .

ان الدولة مطالبة وكجزء من الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي بوضع خطط للتنمية المستدامة تأخذ بعين الاعتبار توظيف الطاقات الشبابية في العمل والانتاج ضمن مشاريع تنموية طويلة الامد ، وان مثل هذا الامر ستكون نتائجه الايجابية ليس على مستوى ضمان مستقبل هذه الفئات واحتوائهم وتحفيز قدراتهم والاستفادة منها فقط ، بل سينعكس هذا الامر على بناء اواصر الثقة بينهم وبين الدولة والمجتمع ، ذلك ان ضياع الشباب ومن ثم وقوعهم في فخ التوجهات الفكرية والارهابية المتطرفة ، يبدأ من لحظة شعورهم بعدم الامان والاطمئنان على تأمين شروط حاضرهم ومستقبلهم بأبعاده المادية والمعنوية ، لكن عندما يتلمسون ان الدولة وبخططها ورعايتها الدائمة لهم ستكون ساندة وضامنه لمستقبلهم ، وانها تعول على جهودهم وقابلياتهم في البناء والاعمار حينئذ سيعزف الشباب عن التفكير السلبي الذي قد يزرع في دواخلهم توجهات اجرامية او ارهابية ، وسينخرطون كأفراد فاعلين في بناء مجتمعاتهم والتضامن مع توجهات الدولة في الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي.

اما بالنسبة للإصلاح التربوي واثره في القضاء على ظاهرة الارهاب والتطرف ، فان مثل هذا الجانب تشترك في تفعيل الياته اطراف او جهات عديدة تبدأ بالأسرة والمحيط الاجتماعي وتنتهي بالمراكز التعليمية والمدارس خصوصا في المراحل الاولى في التعليم ، كذلك يلعب الاعلام الموجه والهادف دورا في اشاعة القيم التربوية والاخلاقية البناءة ، يضاف الى ذلك دور المراكز الدينية ورجال الدين في التوعية ونشر قيم الفضيلة وتصحيح الافكار النمطية الشائعة عن فهم ابعاد الدين والتدين ، ومن خلال هذا المنظور يمكن القول ان الاصلاح الديني يعتبر احد اهم الاليات الناجحة بالقضاء على الارهاب ، ذلك ان منشئ الارهاب يبدأ بالتطرف في حمل عقيدة او افكار دينية خاطئة ، يتم تلقيها اما عبر ائمة الجوامع او في مؤسسات دينية تعليمية تستند في دراستها العقائد الاسلامية على اسس منهجية خاطئة ولذلك فإن مثل " هذا النوع من الثقافة الدينية السائدة في الاوساط المحافظة والمدارس والجامعات ، التي ترفع رأي امام من ائمة الفقه او الكلام ، وتفسير مفسر الى مستوى النص النهائي المقدس ، وتجعل الحديث مرادفا للقران في المكانة او يعلو عليه ، وتعلم تلامذتها وطلابها على الاستظهار والاجترار والنصوصية وتنمية روح التعصب ... هي الثقافة المسؤولة عن هذا الانحطاط المروع في

العقل الاسلامي الجمعي ، الذي يترجم نفسه في افعال وسلوكيات جوفاء وانتحارية داخل المجتمعات العربية والاسلامية ، ومالم تقع اعادة نظر شاملة في هذا الانسداد الحاد في العقل الاسلامي ، فسيكون على المجتمع والثقافة ان يتوقعا – لأجيال اخرى قادمة – افدح الاثمان واقساها"(٢٤).

وفي ما يتعلق في الجانب الثقافي والفكري واثره في القضاء على ظاهرة التطرف والارهاب ، فإن هذا الجانب يكتسب اهمية استثنائية في مثل هذه المرحلة ، ذلك ان ايجاد خطاب فكري بديل يعيد نقد وتصحيح المضامين الفكرية والعقائدية التي تستند عليها التنظيمات والحركات الجهادية المتطرفة هو الطريق الامثل لكشف مغالطات وتناقضات فكر هذه التنظيمات من جهة ، كما ان تأثيره يمكن ان ينعكس ايجابا على من تم تضليلهم فامنوا بأطروحات تلك التنظيمات وجعلوها كعقائد صحيحة يتسنى لهم مراجعة انفسهم واعادة التفكير باعتقادهم وتصوراتهم وقناعاتهم من جهة اخرى.

ان مهمة تفعيل آليات الاصلاح الثقافي والفكري والرد على المضامين الفكرية والعقائدية التي تروج لها التنظيمات والحركات الارهابية يقع على عاتق النخب الفكرية والثقافية في العراق في مثل هذه المرحلة ، والتي يجب ان تمارس دورها الحقيقي على هذا الصعيد ، من خلال التأليف والكتابة ، او التثقيف والتوعية الجماهيرية من خلال عقد المؤتمرات والندوات الفكرية وبشكل دوري ، كاشفين من خلال هذه الانشطة وبرؤية نقدية عن المضامين الفكرية والخلفيات الايديولوجية والسياسية التي تحملها افكار تلك التنظيمات ، بالإضافة الى التأكيد على كشف طبيعة ارتباطات مثل هذه التنظيمات بالأجندات الخارجية والدولية(٢٥).

لتمرير مشاريع او اهداف سياسية او عقائدية ، ومن خلال مثل هذه التوجهات والتي يجب ان ترعاها الدولة العراقية وتستمر بالعمل عليها بشكل مكثف سوف يزداد وعي المجتمع العراقي ، ويصبح اكثر معرفة ودراية بطبيعة الاثار السلبية الهدامة لفكر تلك التنظيمات الارهابية من ناحية طبيعة دوافعها واهدافها ، وعندما تعمم تلك المعرفة وتصبح ثقافة عامة ، سيساهم مثل هذا الامر في انحسار موجة التأثير والتأثر بفكر مثل تلك التنظيمات والجماعات الارهابية(٢٦).

الخاتمة:

اولا: الاستنتاجات

ان اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث بخصوص ظاهرة الارهاب والجذور التاريخية له وفي المقابل الاصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي واثره في القضاء على هذه الظاهرة في العراق يمكن تلخيصها بما يلي :

ان جذور واسباب انتشار اشكال مظاهر التطرف والارهاب بصورة عامة وفي العراق خصوصا، تمثل بعوامل واسباب عديدة منها داخلية وخارجية ، فمن الاسباب الداخلية التي ساهمت بظهور تلك التنظيمات الارهابية هو غياب سلطة الدولة ، كذلك ارتفاع منسوب الخطاب التجييش الطائفي في مثل هذه المرحلة ، يضاف الى دوافع اخرى اجتماعية واقتصادية يمكن ان تكون قد ساهمت بدفع قسم من فئات الشباب للانخراط بالعمل في مثل هذه التنظيمات ، اما الاسباب والعوامل الخارجية فتتمثل في التدخلات الدولية والاقليمية في الساحة.

ان مواجهة ارهاب الجماعات والمنظمات التكفيرية خصوصا تلك التي كان لها تأثير واضح في مجريات الاحداث التي حصلت بعد عام ٢٠٠٣ كتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الاسلامية " داعش" ... يجب ان تكون تلك المواجهة ضمن خطة استراتيجية متكاملة الابعاد تنهض بها الدولة العراقية وتأخذ اشكالها المختلفة ، منها المواجهة العسكرية وهذا الامر يتم ببناء القدرات والاجهزة العسكرية المتخصصة لمكافحة مثل هذه التنظيمات ، ومنها استراتيجيات تكون موازية للمواجهة العسكرية وهي القيام بالإصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي .

ان الاصلاح السياسي المنشود في العراق ، والذي سيكون ضمانه اكيدة لمواجهة كل اشكال التطرف والارهاب يجب ان يتأسس على عدة عوامل واولويات من بينها : العمل على بناء مشروع الدولة الوطنية القائم على تغليب معيار المصلحة الوطنية ، وفرض هيبة الدولة والقانون ، كذلك بناء وترسيخ مبدأ التعايش بين الطوائف والمكونات العراقية ، وبناء اسس ومعايير مجمع عليها لبناء السلم الاهلي بالعراق ، اضافة الى ترسيخ العمل بمبادئ الانتماء والمواطنة والديمقراطية وبناء اسس ومعايير وقيم ومبادئ المجتمع المدني .

ان ابعاد الاصلاح الاجتماعي والتربوي والثقافي لا يقل اهمية في تأثيره عن الاصلاح السياسي في مواجهة الاثار والتداعيات السلبية لظاهرة الارهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣،وتتمثل ابعاد مثل هذا الاصلاح في العمل على تأسيس خطاب ثقافي جديد في العراق يعتمد في اسسه ومبادئه على بناء وعي المواطن بترسيخ ثقافة الاختلاف واحترام الاخر ، كذلك العمل على تعزيز ثقافة التسامح ونبذ الكراهية ، يضاف الى ذلك العمل على اعادة تجديد اصول الخطاب الديني بخطاب مرن ومعتدل يميل الى لتأكيد على الاجماع على الثوابت والمبادئ الاسلامية العليا ، وتفعيل اليات التقريب بين المذاهب ، واصلاح مناهج التربية والتعليم ، وبناء ثقافة اسلامية تؤمن بالحوار وتحقيق التضامن الاجتماعي بين مختلف الفئات والمكونات.

ثانيا :التوصيات

على ضوء النتائج التي توصل اليها البحث ،ومعرفتنا بظاهرة الارهاب وجذورها وما يتميز متبني هذه الظاهرة من اعمال عنف وقتل وتشويه ونهجير وكل الامور الاخرى المنبوذة ويمكن التأكيد على جملة من التوصيات التي قد تهم القوى والمؤسسات الحكومية المعنية بتحقيق الاصلاح السياسي والاجتماعي والثقافي والتربوي لمواجهة التطرف والارهاب في العراق .. واهم هذه التوصيات ما يلي :

بالنسبة للمبادئ الاساسية التي اكد عليها البحث في مجال الاصلاح السياسي ، يمكن للجهات التشريعية النيابية في العراق الاستفادة من المضامين العامة لتلك المبادئ ، وبذلك تكون تلك المبادئ تأخذ صفتها الدستورية والقانونية .

بخصوص ما اكد عليه البحث من تفعيل العمل بمبادئ الانتماء والمواطنة والديمقراطية ، وبناء اسس ومعايير وقيم المجتمع المدني ، وكذلك بناء اسس ومعايير السلم الاهلي ... فان ابرز الجهات المعنية بالقيام بمثل هذه الادوار هي مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني العاملة في العراق ، ولذلك فان مثل هذه التوجهات التي ابرزها البحث خصوصا ما تعلق منها بأبعاد التنشئة السياسية يمكن ان تكون ضمن برامج واهداف منظمات المجتمع

المدني من اجل العمل عليها وتفعليها بشكل ميداني واسع يضمن تداولها وانتشارها بين المواطنين ، من اجل خلق رأي عام شعبي عراقي يرفض التطرف والارهاب .

اكد البحث في سياق معالجته لأبعاد الاصلاح التربوي والتعليمي على ضرورة اعادة كتابة المناهج الدراسية خصوصا مواد ومفردات مادة التربية الاسلامية او مواد الفكر الديني والعقائدي بشكل عام ... وذلك برؤية معتدلة وموضوعية تلتزم بالابتعاد عن اثارة وجوه الخلافات بين المذاهب والتركيز فقط على المشتركات الجامعة ، وعلى هذا الاساس فان وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية من الممكن ان تسترشد لمثل هذه الاطروحات بإدخالها في برامجها التعليمية وهذا الامر يعتبر جزءا مهما من المواجهة الفكرية والتربوية لظاهرة التطرف والارهاب التي حصلت في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

الهوامش

(١) للتوسع في معرفة ابعاد مثل هذه الاستراتيجيات ، ينظر : آيات ناصر جابر ، استراتيجية مكافحة الارهاب في العراق " دراسة مستقبلية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٦ ، ص٧٠-٩١، كذلك : حسن سعد عبد الحميد ، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية بالعلوم السياسية ، ٢٠١٧ ، ص٤٥-١٠٥.

(٢) للتوسع اكثر في دراسة ابعاد التطور التاريخي لظاهرة الارهاب ينظر : سلطان عناد ابراهيم العريبات ، الالية لدولية لمكافحة الارهاب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الحقوق ، قسم القانون العام ، ٢٠١٨، ص١٠-٢٢، اما بخصوص الابعاد والمضامين التي يحملها مفهوم الارهاب نفسه والدلالات التي يحيل اليها ، ينظر: علي بن ابراهيم النملة ، فكر التصدي للإرهاب ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط٢، ٢٠١٦ ، ص٤٣-٦٥.

(٣) ينظر: بهذا الصدد – على سبيل التمثيل لا الحصر – : هشام الهاشمي ، عالم داعش من النشأة الى اعلام الخلافة ، دار بابل للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠١٥ ، ص ١٢-٥٦؛ حامد سالم الزيادي ، مقاتلة الارهاب في العراق " الحرب الجديدة " ، دار الجواهري ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ١٨-٧٢، محمد صادق الهاشمي ، الحركات التكفيرية السلفية في العراق وسوريا وخطرها على خط المقاومة ، المركز العراقي للدراسات ، ط١ ، ٢٠١٤ ، ص ٥٩ -١١٠.

(٤) برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات ، دار الطيعة ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ٢٠١١ ، ص ١٥٤.

(٥) المصدر نفسه، ص١٥٥.

(٦) فاضل الربيعي ، العسل والدم " من عنف الدولة الى دولة العنف "، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٨ ، ص١١٩.

(٧) اياد العنبر ، الطائفية والدولة في المشرق العربي : اشكالية العلاقة المتأزمة ، ضمن كتاب : الصراع المذهبي " فصول في المفهوم والتاريخ " ، حسن ناظم واياد العنبر ، دار الرافدين ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١٨ ، ص٣٦٤.

(٨) للاستزادة في مثل هذه المسألة ينظر : عبد الاله بلقزيز ، الدولة والمجتمع وجدلية التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣، كذلك : احمد بو عشرين الانصاري ، مفهوم الدولة المدنية في الفكر العربي والاسلامي ، " دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية " المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر، ٢٠١٤ ، ص ٢١.

(٩) المصدر نفسه ، ص ٥-٦.

(١٠) للاستزادة في مثل هذه المسائل ، ينظر : عماد بن عامر ، مهددات السلم الاهلي وطرائق مواجهتاها " تجربة الجزائر مع الوئام المدني انموذجا ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد ٧ ، العدد ٦ ، ٢٠١٨ ، ص٤٥٣.

(١١) عمروا خيري عبد الله واخرون " اعداد ، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات " المفاهيم الاساسية لحل النزعات وبناء السلام في العالم العربي ، سلسلة بناء ، ٢٠١٨ ، ص ٦٧.

(١٢) المصدر نفسه ، ص ١١٥.

(١٣) المصدر نفسه ، ص٦٨.

(١٤) للاستزادة ينظر: ناريمان عامر واخرون ، عوامل السلم الاهلي والنزاع الاهلي في سوريا ، مركز المجتمع المدني والديمقراطية ، سوريا ، د.ت ، ص٨-١١.

(١٥) ماتسنا فيشر ، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات : التجاذبات والامكانيات والتحديات ، ترجمة يوسف حجازي ، مركز بحوث يرغهوف للادارة والبناء ، د.م ، ٢٠٠٩ ، ص ٣١.

(١٦) ليزا شيرك ، استراتيجيات بناء السلام : هل يمكن بناء السلام ، ترجمة هايدي جمال ومجدي وهبه ، جمعية الامل العراقية ، مصر ، ٢٠١١ ، ص ١٨ .

(١٧) ان احد ابعاد تعريف مفهوم التنشئة السياسية والاجتماعية تعني " قدرة المجتمع المدني على الاسهام في عملية بناء المجتمع واعادة بناءه من جديد ، من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس اعضاء جمعياته ومنظماته ، وعلى راسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية والمبادرة بالعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة ... اسيا بلخير ، المجتمع المدني وسؤال المواطنة : فرص التفعيل وحدود التأثير مجلة العلوم الانسانية ، الجزائر ، العدد الثامن ، ٢٠١٧ ، ص٢٨ ، كذلك ينظر : عمارة ليلى ، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخضر ، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٣ ، ص٥٧، وايضا : ياسين البكري وهالة كريم تركي ، التنشئة الاجتماعية والسياسية والتحول الديمقراطي في العراق ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٩-٢٥.

(١٨) علي ليله ، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهر – مصر ، ٢٠٠٧ ، ص٨١-٨٢.

(١٩) حمزه اسماعيل ابو شريفه ، المواطنة ودورها في بناء الثقافة الديمقراطية ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد ٤١، الملحق ١ ، ٢٠١٤ ، ص٥٥٤-٥٥٥.

(٢٠) المصدر نفسه ، ص٥٥٥.

(٢١) المصدر نفسه ، ص٥٥٥.

(٢٢) هويدا عدلي ، دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسي للرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي : حالة المنظمات الغير الحكومية ، ضمن كتاب : دولة الرفاهية الاجتماعية ، مجموعة باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦ ، ص٥٠٠.

(٢٣) محمد عوض وجوحيان الترنوي ، علم الارهاب : الاسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الارهاب ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٥-٣٧.

(٢٤) عبد الله بن عبد العزيز اليوسف ، الأنساق الاجتماعية ودورها في كمقاومة الارهاب والتطرف ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

(٢٥) عبد الاله بلقزيز ، مقدمات في اصلاح المجال الديني ، ضمن كتاب : في اصلاح المجال الديني ، مجموعة باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١٧ ، ص ٣٧٠.

(٢٦) لمعرفة ابعاد ارتباط التنظيمات الارهابية بالأجندات الدولية من ناحية التمويل والدعم المادي واللوجستي ينظر : مختار شعيب ، الارهاب صناعة عالمية : عصر الفوضى الجديدة ، شركة نهضة مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٢٥-٤٥.

المصادر

اولاً : الكتب المطبوعة العربية والمعربة :

- ابراهيم الحيدري ، سوسيولوجيا العنف والارهاب ، دار الساقي ،بيروت ، لبنان ، ط١، ٢٠١٥.
- احمد بو عشرين الانصاري ، مفهوم الدولة المدنية في الفكر العربي والاسلامي ، " دراسة مقارنة لبعض النصوص التأسيسية " المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر، ٢٠١٤.
- اياد العنبر ، الطائفية والدولة في المشرق العربي : اشكالية العلاقة المتأزمة ، دار الرافدين ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١٨.
- باقر سلمان النجار ، الديمقراطية العصية في الخليج العربي ،دار الساقي ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٨.
- برهان غليون ، المسألة الطائفية ومشكلة الاقليات ، دار الطيعة ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ٢٠١١.
- حامد سالم الزيادي ، مقاتلة الارهاب في العراق " الحرب الجديدة " ، دار الجواهري ، بغداد ، ٢٠١٢.
- حسن لطيف الزبيدي واخرون ، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقـــي للبحوث والدراسات، بيروت، لبنان ، ٢٠٠٨.
- عبد الاله بلقزيز ، الدولة والمجتمع وجدلية التوحيد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠٠٨.
- ـــــــــــ ، مقدمات في اصلاح المجال الديني ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ٢٠١٧.
- عبد الجواد ياسين ، الدين والتدين " التشريع والنص والاجماع " ، مركز الثقافة العربي ، بيروت ، لبنان ، ط٢، ٢٠١٤.
- عبد الغني عماد ، سوسو لوجية االهوية " جدليا الوعي والتفكك واعادة البناء " مركز دراسات الوحدة العربية بيروت – لبنان ، ط١ ٢٠١٧.

- عبد الله بن عبد العزيز اليوسف ، الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الارهاب والتطرف ، الرياض ، ط١ ، ٢٠٠٦.
- عبد علي كاظم المعموري ، الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في المرحلة الانتقالية ، تقرير التنمية البشرية في العراق للعام ٢٠٠٦ ، بيت الحكمة ، وزارة التخطيط ، ٢٠٠٦.
- علي بن ابراهيم النملة ، فكر التصدي للإرهاب ، بيسان للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط٢، ٢٠١٦.
- علي ليله ، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهر – مصر ، ٢٠٠٧.
- عمروا خيري عبد الله واخرون " اعداد ، دليل المصطلحات العربية في دراسات السلام وحل النزاعات " المفاهيم الاساسية لحل النزعات وبناء السلام في العالم العربي ، سلسلة بناء ، ٢٠١٨.
- فاضل الربيعي ، العسل والدم " من عنف الدولة الى دولة العنف "، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ٢٠٠٨.
- ليزا شيرك ، استراتيجيات بناء السلام : هل يمكن بناء السلام ، ترجمة هايدي جمال ومجدي وهبه ، جمعية الامل العراقية ، مصر ، ٢٠١١.
- ماتسنا فيشر ، المجتمع المدني ومعالجة النزاعات : التجاذبات والامكانيات والتحديات ، ترجمة يوسف حجازي ، مركز بحوث يرغهوف للادارة والبناء ، د.م ، ٢٠٠٩.
- محمد صادق الهاشمي ، الحركات التكفيرية السلفية في العراق وسوريا وخطرها على خط المقاومة ، المركز العراقي للدراسات ، ط١ ، ٢٠١٤.
- محمد صادق الهاشمي ، حزب البعث في العراق بعد ٢٠٠٣ وعلاقته بداعش " دراسة في ابرز التحولات حزب البعث العربي السياسية والتنظيمية والعسكرية " ، مركز العراق للدراسات ، ط١ ، ٢٠١٤.
- محمد عوض وجوحيان الترنوي ، علم الارهاب : الاسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الارهاب ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦.
- مختار شعيب ، الارهاب صناعة عالمية : عصر الفوضى الجديدة ، شركة نهضة مصر ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

- ناريمان عامر واخرون ، عوامل السلم الاهلي والنزاع الاهلي في سوريا ، مركز المجتمع المدني والديمقراطية ، سوريا ، د.ت.
- هشام الهاشمي ، عالم داعش من النشأة الى اعلام الخلافة ، دار بابل للطباعة والنشر ، ط١ ، ٢٠١٥.
- هويدا عدلي ، دور منظمات المجتمع المدني في صنع سياسي للرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي : حالة المنظمات الغير الحكومية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦.
- ياسين البكري وهالة كريم تركي ، التنشئة الاجتماعية والسياسية والتحول الديمقراطي في العراق ،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ٢٠١٣.

ثانياً : الأطاريح والرسائل الجامعية :

- احمد محمود ابراهيم حدونه ، السياسة الايرانية اتجاه العراق في ضل الاحتلال الامريكي من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٠ " دراسة في المتغيرات الجيو سياسية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الازهر ، كلية الاداب والعلوم الانسانية ، ٢٠١٢.
- آيات ناصر جابر ، استراتيجية مكافحة الارهاب في العراق " دراسة مستقبلية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٦.
- جعفر بهلول جابر الحسيناوي، الابعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الامريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية ، العراق ، ٢٠١٣.
- حسن سعد عبد الحميد ، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة النهرين ، كلية بالعلوم السياسية ، ٢٠١٧.
- سلطان عناد ابراهيم العريبات ، الالية لدولية لمكافحة الارهاب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الحقوق ، قسم القانون العام ، ٢٠١٨.
- عمارة ليلى ، دور المجتمع المدني في التنمية السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الخضر ، بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٣.

- مريم زغدان ، السياسة الخارجية التركية اتجاه العراق بعد حرب الخليج الثالثة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بو ضياف ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٥.

ثالثاً : الدوريات :

- احمد عبد الامير الانباري ، التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : تحديات السياسة القطرية انموذجا ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٧٢-٧٣ ، جامعة بغداد ، ٢٠١٨.
- اسيا بلخير ، المجتمع المدني وسؤال المواطنة : فرص التفعيل وحدود التأثير مجلة العلوم الانسانية ، الجزائر ، العدد الثامن ، ٢٠١٧.
- جاسم يونس الحريري ، التنافس الخليجي – الايراني في العراق بعد الانسحاب الامريكي ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد ٥٤ ، ٢٠١٨.
- حمزه اسماعيل ابو شريفه ، المواطنة ودورها في بناء الثقافة الديمقراطية ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد ٤١، الملحق ١ ، ٢٠١٤ .
- خضر القر غولي واخرون ، التعايش السلمي في العراق بين الواقع والطموح ، بحث منشور في الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، contact@politics-dz.com.
- ظلال جواد كاظم واحمد مرزوق عبد عون ، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق واثرها في نمو ظاهرة الارهاب بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد ٢٧ ، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات.
- عبد الامير محسن جبار الاسدي ، نحو بناء استراتيجية اقليمية في السياسة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة ابحاث للعلوم السياسية ، العدد ٢٦ -٢٧ ، ٢٠١٥.
- عماد بن عامر ، مهددات السلم الاهلي وطرائق مواجهتاها " تجربة الجزائر مع الوئام المدني انموذجا ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ، المجلد ٧ ، العدد ٦ ، ٢٠١٨.
- مجلة قضايا اسلامية معاصرة ، مركز دراسات فلسفة الدين ، بغداد ، العدد ٣٥-٣٦ ، ٢٠٠٨.
- هنري جيم .باركي ، تركيا والعراق اخطار وامكانات الجوار ، تقرير ، معهد السلام العالمي ، ٢٠٠٥.